حيث سوف يتعايش جميع المواطنين ويتساوون في الحقوق والواجبات ضمن اطار اماني الامة العربية في الوحدة والتقدم . وحول هذه الفقرة بالذات يقول الكاتب : « على الرغم من انه لن تكون هناك تفرقة في الدولة المحررة (على صعيد الافراد) الا انه لن يعترف باليهود كجماعة . وفضلا عن ذلك فان هذه الدولة لن تكون مزدوجة القومية كما يلمح اليه بعض المتعاطفين مع العرب، فمع ان حقوق المواطنين وواجباتهم متساوية فان الدولة تبقى عربية »(٦). وهنا يشير هركبي الى حجة كثيرا ما يستعملها الناطقون الصهيونيون في محاولتهم للتشكيك بشعار الدولة الديمقراطية الا وهي الادعاء بأن ثمة تناقض بين ذلك الشعار وشعار عروبة فلسطين او الدعوة للوحدة بينها وبين الدول العربية الاخرى .

كما تناول هركبي بالتعليق المادة الثانية عشرة من البيان المشار اليه وهي المادة التي تؤكد على ضرورة القضاء قضاء مبرما على الكيان الصهيوني ولا تعير اهمية للحركات المضادة للصهيونية داخل اسرائيل لصغر حجمها وتأثيرها . يقول الكاتب « ان هذه المادة تعكس الجدل القائم حول اليسار الاسرائيلي ومدى قدرته على تغيير طبيعة الدولة . . . فمتسبن على الرغم من ذكر الجبهة الديمقراطية لها كشريكة محتملة للحوار تعد غير تقدمية بالدرجة الكافية لانها لا تقبل بوجهة النظر العربية الا بتحفظ . وبالتالي فان احتمال قيام القوى التقدمية بتبديل شخصية اسرائيل هو احتمال مرفوض فمجرد فكرة اسرائيل ووجودها مقترنان الى الابد بمفهوم الشر ، ان لمثل هذه النظرة مدلولا بالنسبة لنطاق عملية الافناء التي يجري تصورها ، فهذه العملية ليست مقتصرة على الوجود السياسي لاسرائيل بل تصل الى حد الافناء الكامل لمؤسساتها الاجتماعية والثقافية . ولكن سواء صرح عن ذلك ام لم يصرح فان القضاء على مؤسسات اجتماعية وثقافية يعني ضمنا ، بالطبع ، افناء شعب »(٧). ونأتي هنا ايضا الى ادعاء يتكرر كثيرا على السنة الناطقين الصهيونيين وهو القول بأن القضاء على المؤسسات الاسرائيلية الصهيونية يؤدي في الواقع الى القضاء على الشعب اليهودي بأكمله (ويحلو لهم بشكل خاص استعمال كلمة Genocide لما توحيه للرأي العام العالمي من معان تذكره بجرائم النازية) . فمنطق الاعلام الصهيوني يرتكز على ان هناك تلازما مطلقا بين الشعب اليهودي في اسرائيل ومؤسساته الصهيونية التي سيدافع عن وجودها حتى اخر رمق ، فلا فائدة اذن من محاولة فصل هؤلاء اليهود عن صهيونيتهم وبالتالي فان حرب التحرير ستؤدي اذا انتصرت الى مذبحة او الى « القاء اليهود بالبحر » بغض النظر عن نوايا المقاومة من الناحية النظرية . ولا يخفى على أحد مدى حاجة الاعلام الصهيوني للتوكيد باستمرار على بقاء « خطر افناء الشعب اليهودي » الذي در عليه في الماضي فوائد جمة والذي بات مشككا فيه اثر طرح شعار الدولة الديمقراطية . وهذا ما يحدو بهركبي وبكثيرين غيره الى الاهتمام كثيرا باعادة شبح ذلك « الخطر » الى سابق عهده وفاعليته .

ومن « الحجج » الرئيسية الاخرى التي اعتمدها الاعلام الصهيوني لمجابهة شعار الدولة الديمقراطية استنجاده بالمادة السادسة من الميثاق الوطني الفلسطيني للدلالة على سوء نية حركة المقاومة . وقد ذكر هركبي ما يلي في محاضرة القاها في جامعة تل ابيب يوم ١٨ ايار ١٩٦٩(٨): « على الرغم من أن ثقة العرب في قدرتهم على تحقيق هدفهم قد تزعزعت بعد حرب الايام الستة فان تطرف القيادة الفلسطينية الموجودة خارج البلاد قد ازداد نتيجة لتلك الحرب . ان هذا يمكن استنتاجه من مقارنة الميثاق (الوطني الفلسطيني) في صيغته الاولى في ايار ١٩٦٤ ، خلال زمن الشقيري ، بالصيغة اللاحقة التي نتجت عن تأثير يحيى حموده وياسر عرفات وذلك بالنسبة لمستقبل اليهود في الدولة الفلسطينية العربية الحرة بعد ان يتم تحريرها وافناء اسرائيل . فمن الامكان تفسير الصيغة الاولى بحيث نتوصل الى اعتبار اليهود الذين كانوا يقطنون فلسطين عام ١٩٤٧